



مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقرير نمف الشهري

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في «إسرائيل»

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com



**مركز الدراسات
اللسطينية والاستراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في «إسرائيل»

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

ملاح الأزمات النفسية في جيش العدو الإسرائيلي

١ - واقع الاهتمام بعلم النفس وضروراته لدى العدو:

يرفع الموساد الإسرائيلي شعار "عن طريق الخداع سنقوم بالحرب"، والمخابرات الإسرائيلية تتفق ملايين الدولارات شهريا لتصعيد أنشطتها. وإذا كنا نريد الحديث عن مخالب علم النفس والمخابرات الإسرائيلية لقلنا أنه منذ عام ١٩٣٠ هاجرت مجموعة من علماء التحليل النفسي اليهود من ألمانيا النازية للاستقرار في فلسطين. ومنذ تلك المرحلة المبكرة هناك بعض الأنشطة السيكولوجية. فقد عمل ماكس ايتنجون على إنشاء جمعية فلسطين للتحليل النفسي. وتمت أول محاولات لإدخال علم النفس في الجامعة. وكان سيغموند فرويد عضوا في مجلس الجامعة العبرية بالقدس، وتم ترشيح كيرت لوين لقيادة قسم علم النفس بالجامعة. وبمرور عام ١٩٣٦ تم تأسيس معهد التحليل النفسي على يد التخنيون وتم تأسيس كرسي فرويد للطب النفسي في الجامعة العبرية بمباركة من ابنة فرويد، وأصبحت القدس حينها مركزا رئيسا لتقديم التحليل النفسي على المستوى الفكري والبحثي. وقد تم تأسيس أول قسم لعلم النفس عام ١٩٥٧ في القدس وفي عام ١٩٥٨ تم تأسيس قسم علم النفس في جامعة بار ايلان بينما تم تأسيس أقسام علم النفس في جامعتي تل أبيب وحيفا عام ١٩٦٦. وكان علماء النفس في إسرائيل منظمين منذ تأسيس الرابطة النفسية الإسرائيلية عام ١٩٥٧ وكان عدد الأعضاء حينها ١٧٠ عضوا. ومنذ عام ١٩٥٥ شارك ١٠٠ من علماء النفس في المؤتمر القومي لعلم النفس بينما شارك ١٠٠٠ في المؤتمر العشرين عام ١٩٨٥. وانضمت الرابطة النفسية الإسرائيلية إلى الاتحاد الدولي للعلوم السيكولوجية منذ عام ١٩٥١.

الجدير بالذكر أنه وجد حوالي ٤٥ عضو هيئة تدريس في قسم علم النفس بجامعة تل أبيب في عام ١٩٩٩ كما هناك ٤٨ طالب دكتوراة و٣٩٧ طالب ماجستير و٧٨٦ طالب جامعي في علم النفس. وتشمل

تخصصات أعضاء هيئة التدريس بالتقريب كل أفرع علم النفس المعاصر. ومن بين الاهتمامات البحثية لأعضاء هيئة التدريس: الإدراك والسيكوفيزياء، وعلم النفس العصبي، والعمليات العقلية في الانتباه والذاكرة، والذاكرة الإنسانية، والعمليات الاستدلالية والإدراك الاجتماعي، وميكانيزمات الدماغ في الذاكرة والانتباه، والذكاء الاصطناعي، والتفكير الاستنباطي، والسيكوفارماكولوجيا، والسيكونيورواميونولوجيا، والسيكوبولوجيا، ونموذج الحيوانات في الصرع، والنماذج الحيوانية في الاضطرابات العصبية، والألم، والقلق، والتوتر والتكيف، والاضطرابات الوسواسية القهرية، واضطرابات الكلام واللغة، والفصام، والنوم عند الأطفال، والأسرة والاكنتاب، والانفصال وقلق الموت، والتوحد، وعلم نفس الطفل الاكلينيكي، ونظريات التعلق، وعلم النفس الصحي، وعلم النفس الطبي، وعلم نفس الشيخوخة، والإرشاد المهني، والمرونة، والموهبة والإبداع، والعلاقات الاجتماعية، وإتخاذ القرار، والحكم تحت الضغوط، والتمثيل الاجتماعي، والصراع وحل الصراع، وقياس الشخصية، والتأثير الدائم للمحرقة اليهودية، وعلم النفس الإعلامي، والعدوان الاجتماعي، والعدوان السياسي والإرهاب.

ويلاحظ بأن هذه الموضوعات البحثية كتلك الموجودة في أروقة علم النفس الحديث في الغرب، وليس هناك اهتمام عند علماء النفس العرب بمعظم هذه الموضوعات. الأرضية العريضة تعتبر أقسام علم النفس في إسرائيل من أكبر الأقسام في الجامعات الإسرائيلية. ولا يقبل في هذه الأقسام إلا هؤلاء الذين لهم إنجاز دراسي عال، وقدرات عقلية عالية. ويكون معدل الرفض في بعض أقسام علم النفس ١٤ من ١٥ مرشحا. وبلغة أخرى، يقبل طالب واحد بين كل ١٥ مرشحا. إن الحاجة الكبيرة لخدمات علم النفس في المجتمع والتي يتبعها الحاجة الماسة لدراسة علم النفس والتي تسمح باختيار الطلاب من ذوي القدرات العالية لبرامج البكالوريوس في الجامعة والتي يتبعها اختيار الطلاب من ذوي القدرات العالية لبرامج الدراسات العليا مما ساعد على إنتاج مهنيين أعلى من المتوسط في علم النفس مما يتيح وجود إنتاج سيكولوجي عال من جانيه التطبيقي والعلمي ويعمل كل ذلك على استقرار المستوى الرفيع لعلم النفس في المجتمع وربما يعمل على زيادته.

في الوقت الراهن أصبح علم النفس واحدا من أكثر المهن المرغوبة في إسرائيل. ولفترة طويلة من الزمن كانت تفضل الأم الإسرائيلية أن يكون ابنها طبيبا أو على الأقل محاميا، ولكن حاليا انضم علم النفس لهذا النادي الرفيع. وتجرى الأبحاث السيكلوجية في إسرائيل في عدة معاهد عامة خارج إطار الجامعات مثل معهد

جتمان للبحث الاجتماعي التطبيقي، ومعهد هداسا للتوجيه المهني، ومعهد دراسات التعليم في الكيبوتس، ومعهد حريتا للبحوث في العلوم السلوكية. وخلال الثمانينات كانت هناك تطورات كبيرة في أبحاث علم النفس منها تأسيس برامج لعلم النفس الصناعي في معهد حيفا للتقانة، وبرنامج للدراسات العليا في جامعة بن غوريون. ويقدم برامج الماجستير والدكتوراة في كل من جامعة تل أبيب، وجامعة حيفا، وجامعة بار ايلان، والجامعة العبرية. وتمول كل أبحاث علم النفس في إسرائيل من الميزانية العامة. ويعمل علماء النفس الصناعي في قوات الدفاع الإسرائيلية، وفي المؤسسات الخاصة ببناء معايير للاختيار المهني، وتطوير إجراءات التدريب والتقييم. وهناك وحدتان لعلم النفس في قوات الدفاع الإسرائيلية. تهتم إحدهما بعلم النفس الصناعي، وتهتم الأخرى بالصحة النفسية للجنود. ومنذ تأسيس الجيش الإسرائيلي هناك تأكيد على الجوانب الخاصة بالحاجة الماسة للخدمات المهنية لعلماء النفس. وكان أول هذه الخدمات هو ترقية نوعية الأفراد، وترقية المؤسسة العسكرية وذلك نسبة للقلة العددية للجيش الإسرائيلي مقارنة بجيوش العرب وتبعاً لذلك فقد تم اعتبار الخدمات المهنية والتوجيه النفسي المقدم بواسطة علماء النفس ضرورة وهو برهن على أهميته كعامل خطير بالنسبة للجيش الإسرائيلي. وكانت هذه الخدمات السيكولوجية محط تقدير واحترام من قبل القادة والتي تم استغلالها لأقصى حد ممكن. وتضمنت وظائف الخدمات السيكولوجية القياس والاختيار العام، والتشخيص المحدد للوحدات الخاصة، وتطوير وتطبيق التقنيات الفريدة للتدريب والتي تضمنت تدريب القادة، وقياس الروح المعنوية، وتقييم المناخ العام للمؤسسة العسكرية، وتطوير تقنيات التدخل في أوقات الأزمات.

لقد ساعدت عدة عوامل على تطور أبحاث علم النفس في إسرائيل. ومن بين ذلك إن الروابط السياسية والتاريخية الوثيقة بين إسرائيل والولايات المتحدة وكذلك بالنسبة للدول الغربية الأخرى جعلت إسرائيل من عدة نواح امتداداً للغرب. وهناك علاقات متداخلة بين علم النفس في إسرائيل وبين التاريخ السياسي والاجتماعي لليهود. وكانت مجموعة المهاجرين الى فلسطين المحتلة من ألمانيا النازية مجموعة مشردة جسدياً، وفاقدة للهوية عقلياً، وقلقة بإفراط، ولم يتبق في قلوبها اعتقاد في الإنسانية ومع قليل من الأمل للمستقبل. وبهذه الخصائص الجسدية، والعقلية، والعاطفية، والمستقبلية التي تمت إعاقتها بفعل النازية تتطلب ذلك إيجاد نوعية محددة من علم النفس يستجيب لمساعدة هؤلاء الأفراد والجماعات. ولقد عمل علم النفس المناسب لهذه الفئة

بدون شك على تطور العلم من ناحية نظرية وتطبيقية يستخدم بفعالية في بناء الذات المشردة، والفاقة للهوية، والفاقة للاعتقاد بالإنسانية من جهة ومن جهة ثانية يستخدم بفعالية في صياغة أدوات مناسبة للبقاء في محيط عدائي. ونتيجة لذلك تمت صياغة الكثير من أدوات الحرب النفسية الفعالة مع الأعداء والتي تعمل بدورها على تهديم ذات الآخرين.

من ناحية سايكولوجية، يمكن القول أن اليهود كانوا ضحية لإسقاط النازية الألمانية عليها عملية التعذيب البشع بفعالية وأسقطت إسرائيل عملية البشاعة نفسها في حربها النفسية مع العرب. إن أحد المظاهر الفريدة للجيش الإسرائيلي هو توظيف علماء النفس كاختصاصيين وكمستشارين في كل المستويات القيادية والعملانية. وهناك قسم خاص للأبحاث السيكلوجية قام بإجراء أبحاث واسعة عن كثير من الجوانب السيكلوجية للجيش. وتشبه هذه الوحدة في أنشطتها المؤسسات الشبيهة للقوات المسلحة في الولايات المتحدة الأمريكية. ولأسباب واضحة، ليس من الممكن توضيح نوعية الأبحاث السيكلوجية التي تجرى في هذه الوحدة. فيا ترى إلى أي درجة تجرى تجارب غسيل الدماغ أو تطبيق مقاييس الذكاء والشخصية في إسرائيل؟ وكيف تتم دراسة شخصيات القادة العرب، ودراسة الجيوش العربية؟ وكيف يتم التدريب السيكلوجي لقادة الجيش الإسرائيلي والطيارين والملاحين وسائقي الدبابات وقاذفي القنابل؟ وكيف توظف تقنيات الحرب النفسية وتجنيد العملاء الفلسطينيين والعرب؟ وكيف يتم اختيار وتدريب الجواسيس في إسرائيل؟ وكيف تكسب الموساد حربها مع الأعداء عن طريق شعارها الدائم (عن طريق الخداع)؟ وكيف تقوم المخابرات الإسرائيلية بالتخطيط والتنفيذ بالنسبة للعمليات الميدانية المستورة؟ وكيف توظف إسرائيل الجمعيات السيكلوجية لخدمتها؟ وكيف تستغل الخلافات داخل العالم العربي؟ وما هو مفهوم الإرهاب من ناحية سيكلوجية؟ كيف تتم عمليات الاغتيال التي تقوم بها الموساد؟ وما هو موقف علم نفس السلام من الصراع العربي الإسرائيلي؟ إن قوانين إسرائيل المتشددة في الرقابة العسكرية على مواد الاستخبارات في ارشيف الحكومة تضمن التقليل من تسرب المعلومات. لذلك هناك صعوبة في إجراء دراسة جدية حول هذا الموضوع. ويؤكد مائير هاميت رئيس الموساد (هناك أمور من الأفضل أن تظل سرا كما كانت). ولذلك يصعب علينا معرفة الأبحاث السيكلوجية التي تجرى لأغراض دفاعية في إسرائيل لعدم نشرها.

٢ - مدخل إلى الموضوع:

يخدم الرجال في كيان العدو فترة ٣ سنوات في الجيش إذا لم يتم فرزهم الى أماكن قتالية، بينما تخدم النساء فترة سنتين إذا لم يُفرزن إلى أماكن قتالية واقتصر عملهن على أعمال المساندة. ومنذ عام ٢٠٠٠ يسمح للنساء بالخدمة في الوحدات القتالية إذا إردن ذلك طوعاً، وإذا وافقن على التجنيد لمدة ٣ سنوات. وفي حالات كثيرة يقضي الجنود غير الصالحين للخدمة القتالية من الناحية الصحية أو لأسباب أخرى خدماتهم في أعمال ذات طبيعة مدنية لصالح الجمهور، مثل مساعدة المعلمين في المدارس الحكومية، والعمل في إذاعة الجيش وغيرها، وهناك أيضاً خدمة وطنية مدنية خارج نطاق الجيش وهي مفتوحة أمام المعفيين من الخدمة العسكرية وهي خدمة تطوعية، غير أن هناك اقتراحات لجعلها إلزامية لكل من يعفى من الخدمة العسكرية القتالية لأي سبب كان. وفي العادة يؤدي اليهود العلمانيون الخدمة العسكرية منذ تأسيس الجيش الإسرائيلي في ٢٦ ايار ١٩٤٨ إلى الان. ويضطر كل يهودي علماني عند بلوغه السن القانونية (١٨ سنة) إلى أداء الخدمة العسكرية. ويوجد من بين اليهود العلمانيين من يتظاهرون بأنهم متدينون من أجل التهرب من أداء الخدمة العسكرية. وفي المقابل طالب عدد كبير من الوزراء الإسرائيليين ومنهم تابعين لأحزاب يمينية دينية متطرفة، بتجنيد اليهود المتدينين، لأن الخدمة فريضة دينية يهودية تنص عليها التوراة. وبحسب الأحزاب العلمانية فالتظاهر بالتدين سبب مشكلة كبيرة في جيش العدو والحل هو بأن يفرض على جميع اليهود بمن فيهم المتدينين أداء الخدمة. وقد قامت مظاهرات كثيرة في العديد من المدن وقفت وراءها جهات دينية يهودية ضد التجنيد الإجباري. ومن أشد المعارضين لهذه التوجهات اليهود الأصوليون المتشددون دينياً والمواطنون العرب من غير الدرور. أما بالنسبة للدرور فقد فرضت إسرائيل منذ عام ١٩٥٦ قانون التجنيد الإجباري على أبناء الطائفة الدرزية، وبموجب هذا القانون يُلزم كل شاب درزي أتم الثامنة عشرة من عمره أداء الخدمة العسكرية في الجيش الإسرائيلي. ووفقاً لهذا القانون فأبناء الطائفة الدرزية في الجليل يخدمون في الجيش خاصة في وحدات حرس الحدود، وجدير بالذكر أن أغلب المرجعيات الدينية الدرزية في لبنان وسوريا ترفض رفضاً قاطعاً أي تعامل مع الجيش الإسرائيلي في حين أن الموقف مغاير لدى مشايخ الطائفة الدرزية في الجليل. وبناءً

عليه يطالب عدد من القيادات الدرزية بضرورة إصدار موقف واضح عن المرجعيات الدينية الدرزية وعلى رأسهم رئيس الهيئة الروحية للطائفة في فلسطين بإلغاء قانون التجنيد الإلزامي المفروض على الشباب الدرزي. ويستثنى من الخدمة العرب من حاملي الهوية الاسرائيلية غير الدرزي من التجنيد الاجباري ولكن التطوع مفتوح لهم، حيث تكون أغلبية المتطوعين من هؤلاء من البدو ومع ذلك فان عدد المتطوعين البدو يبقى قليلا ويتراوح بين ٢٠٠ و ٤٠٠ شخصا سنويا فقط. ويأتي تطوع هؤلاء في جيش العدو نظرا للتسهيلات التي يحصلون عليها لقاء خدمتهم في الجيش.

٣ - تراجع "حماسة" الإسرائيليين للخدمة بالوحدات القتالية:

توصل تقرير نشره أمين الشكاوى والمظالم في الجيش الإسرائيلي إلى أن الخطة الخمسية التي يطبقها الجيش لتبسيط المؤسسة العملاقة قد جعلته في بعض الحالات أقل كفاءة. وكان الجيش قد بدأ بتنفيذ "خطة غيدعون"، التي قضت بتقليص آلاف الوظائف وتفكيك بعض الوحدات وتشكيل وحدات أخرى وأجبر من خلالها بشكل عام على بذل مزيد من الجهد مع موارد أقل، ولكن لم يسر كل شيء على ما يرام بحسب الخطة في حالات كثيرة، ما ترك المسؤولية بين أيدي قادة عديمي الخبرة أو غير كفؤين.

ووجد أمين الشكاوى اللواء (احتياط) يتسحاق بريك، الذي يشغل المنصب منذ عام ٢٠٠٨، في تقريره السنوي إن هناك وحدات تنتظر أشهر لملء وظائف فيها، وأطباء مسؤولين عن أكثر من ١,٠٠٠ جندي، وضابط صحة نفسية مسؤول عن أكثر من ٢,٠٠٠ جندي. بالإضافة إلى ذلك، قال بريك أن إجراءات خفض التكاليف التي اعتمدها الجيش الإسرائيلي يقودها ضباط شباب وضباط صف صغار ممن لا يتمتعون بشكل عام بروح معنوية عالية.

ووجد أمين المظالم أنه نتيجة لخطة التبسيط "غيدعون" أن هناك ثغرات جوهرية في وحدات "دعم القتال" العسكرية، التي توفر الدعم اللوجستي للوحدات وقيادة الشاحنات وطهو الطعام والتحقق من الذخائر وصيانة معدات الإتصالات وما إلى ذلك.

وقال بريك: "بسبب التقليل في القوى العاملة وتفكيك وظائف الضباط في الخدمة الدائمة، ينفذ ضابط واحد المهمة التي كان سينفذها في الماضي شخصين أو ثلاثة".

وأدت خطة "غيدعون"، التي تم الإعلان عنها في أواخر عام ٢٠١٥، إلى خفض عدد الجنود في الخدمة الدائمة في الجيش إلى أقل من ٤٠,٠٠٠. في ذلك الوقت قال ضابط في الجيش الإسرائيلي إن "الفكرة هي إنشاء جيش أصغر سنا. جيش أقل حجما، أقوى، أكثر تركيزا، أفضل تدريباً".

الجدير بالذكر أن معظم الشكاوى المقدمة من الجنود، تناولت مشاكل تتعلق بمسائل طبية ونفسية - علاج سيء بشكل عام - أو مع مشاكل تتعلق بالعلاقة بين القائد والجندي. وتقرير بريك لم يشر إلى أن هذا النوع من الحوادث أخذ بالارتفاع في الجيش الإسرائيلي إلى حدٍ كبير. لكن الشكاوى المقدمة لأمين المظالم حول معنويات منخفضة وسوء رعاية طبية تبدو كمشكلة آخذة بالازدياد، والجيش الإسرائيلي مدرك لخطورتها. ومن محادثات أجراها بريك مع ضباط وضباط صف، قال أنه توصل إلى وجود نقص حاد في الحوافز بين الضباط الشباب، في ضوء الأجور المنخفضة والفترات الطويلة التي يقعون فيها بعيدين عن الأسرة - في الوقت الذي يكون الكثيرون منهم متزوجين حديثا وفي صدد إنجاب أطفال - وانعدام الأمن الوظيفي الناجم عن العدد المحدود من الوظائف المتاحة في إطار خطة "غيدعون". بالإضافة إلى الشعور بـ"الإحباط" والمعنويات المنخفضة في صفوف الضباط الشباب، وجد بريك أيضا أن "الجيش الأصغر سنا" يفتقد للخبرة. وفي الوقت الذي يتم فيه تسريح ضباط الصف من الجيش، يحل محلهم في بعض هذه المناصب جنود أصغر سنا يؤدون خدمتهم الإلزامية.

وقال بريك إن "جنود الخدمة الإلزامية في منصب [رقيب فرقة]، مهما كانوا جيدين، فهم ليسوا بديلا عن الأقدمية والخبرة". ووجد أمين المظالم عدة أمثلة لوحداث تُركت من دون الضباط وضباط الصف الضروريين لها، مثل تلك المسؤولة عن صيانة الذخيرة ومعدات الإتصال. وفي رد على تقرير بريك، قال الجيش أنه يعمل على معالجة بعض مخاوف ضباط الصف والضباط الشباب، وبالتحديد شكاواهم بشأن الأجر المنخفض.

وجاء في بيان الجيش "في إطار خطة غيدعون والرغبة في الإبقاء على الأشخاص المناسبين من ذوي الجودة العالية في الخدمة الدائمة، وقع الجيش الإسرائيلي ووزارة الدفاع على اتفاق مع وزارة المالية لتحسين أجور جنود الخدمة الدائمة الجدد". فعلى سبيل المثال، قرر الجيش زيادة أجور جنود الصف من ٥,٥٠٠ شيكل (١,٥٠٠ دولار) إلى ٧,٥٠٠ شيكل (٢,٠٠٠ دولار)، وفقا للجيش. ووفقا لبريك، هناك أيضا ثغرات كبيرة في عدد الأطباء والعاملين في مجال الصحة النفسية، والحيش بحاجة أيضا إلى ممرضين ومسعفين .

وكتب بريك في تقريره "على سبيل المثال، طبيب واحد مطالب بمعالجة نحو ١,٢٠٠ جندي، في التدريب القتالي؛ ضابط في الصحة النفسية في إحدى القواعد كان مسؤولا عن ٢,٣٠٠ جنديا".

في ما يتعلق بنقص ضباط الصحة النفسية، تجدر الإشارة إلى أن معظم الجنود الذين لقوا حتفهم في الجيش الإسرائيلي في عام ٢٠١٦ أقدموا على الإنتحار.

ورد الجيش الإسرائيلي على تقرير أمين المظالم بالقول إنه على علم بالمشكلة وأنه يعمل على وضع خطة لمعالجة المسألة، وتحديدًا لتقليل وقت الإنتظار للجنود لرؤية الطبيب من خلال زيادة عدد الأشخاص في مراكز الإتصال بنسبة ١١٠ بالمئة.

وفيما يتعلق يقضايا الرعاية الصحية النفسية، قال الجيش إنه يلبي المعايير المطلوبة منه. وقال في بيان له: "وقت الإنتظار لرؤية ضابط صحة نفسية في وحدة تدريب لا يتعدى الأسبوعين، وفي بعض الحالات المعينة، يتم جلب ضابط صحة نفسية إضافي".

من بين الشكاوى التي تم تقديمها لأمين المظالم، نحو ٤٠% منها تتعلق بسوء معاملة جندي من قبل الضابط المسؤول عنه، بما في ذلك حالات العنصرية والتحيز الجنسي وكره المثلية، وكذلك سوء معاملة بشكل عام.

أحد الأمثلة الأكثر دراماتيكية التي قدمها بريك تتحدث عن ضابط رفض توجه جندي لضابط الصحة النفسية. عندما هدد الجندي بجرح نفسه بالسكين، رد عليه الضابط: "إذا كنت رجلا، افعلها، افعلها".

في حالة أخرى، قام قادة دورة تدريبية بـ"كشف أمر" جندي في الوحدة، بعد أن أبلغوا بقية الجنود في الوحدة بأنه مثلي من خلال عرض فيديو لرجلين يقبلان بعضهما البعض مع "التلميح الواضح لميوله الجنسية" كما كتب بريك. وكتب بريك في تقريره "تم فعل ذلك من دون إذن الجندي أو علمه. والأسوأ من ذلك، تم عرضه على كل جندي في الفصيلة. بسبب ذلك، شعر الجندي بالعار والخجل".

وقال الجيش الإسرائيلي تعليقا على التقرير إنه يُتوقع من كل ضابط التصرف بمهنية تجاه جنوده، وبأنه يتم "التحقيق وفحص ومعالجة (كل حادث) بأقصى درجة من الجدية". وفي بيان له، قال الجيش إن رئيس هيئة الأركان السابق غادي آيزنكوت قام بتعيين نائبه آفي كوخافي لمعالجة المشاكل التي تحدث عنها التقرير.

من ناحية أخرى أظهر تقرير نشرته صحيفة "هآرتس" الاسرائيلية بتاريخ ٢٠/٨/٢٠١٨ ، وجود ارتفاع ملحوظ في عدد توجهات الجنود العاملين في الخدمة الإجبارية في الجيش الإسرائيلي للحصول على استشارة طبية نفسية، حيث وصل الى ما نسبته ٤٠% منذ عام ٢٠١٠.

وقد حدد نظام الصحة النفسية في جيش العدو هذا التغيير بأنه "جدي" ، محذرا من أنه قد يتسبب باستنزاف الطواقم الطبية المعالجة. واعتمدت الصحيفة في تقريرها على البيانات التي نشرتها رئيسة فرع علم النفس في سلاح الجو، ليئه شاليف، في مقال نشر في المجلة العسكرية المتخصصة "معرخوت". وبحسب بيانات الجيش الإسرائيلي، فإنه خلال العامين الماضيين أجريت ٤٧ ألف جلسة علاج واستشاره نفسية لجنود لدى طاقم الموظفين المسؤولين عن الصحة النفسية، بينما بين العامين ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، أجريت قرابة ٤٤٥٠٠ جلسة علاجية سنويا.

وعزت شاليف، في مقالها أسباب التوجه للحصول على استشارة وعلاج نفسي، إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة للجنود، في موازاة التراجع الملحوظ بالحافزية للخدمة بالجيش، والرغبة بالانخراط مجالات عمل مربحة واكثر امنا، أي بهدف التهرب من الخدمة العسكرية. وأوضحت أن الارتفاع الملحوظ بالتوجه للعلاج النفسي بصفوف الجنود، سيؤدي إلى استنزاف طاقات وقدرات المعالجين النفسيين بالجيش، ومن شأنه أن يؤدي إلى عدم القدرة على احتواء هذه الشريحة المتزايدة من الجنود. وقد انخفضت نسبة الحوافز لدى

المجندين للوحدات القتالية إلى ٦٩,٨% في العام ٢٠١٦ ، بينما كانت هذه النسبة في العام الذي سبقه ٧١,٩%، و في العام ٢٠١٧ وصلت النسبة إلى ٦٧%.

وبينت المصادر أنه تم التوجه للضباط ومطالبتهم بتشخيص الجنود ممن يعيشون بضائقة ووضعهم في سلم الأولويات للحصول على الخدمات النفسية والعلاجية، وذلك لمنع إقدامهم على الانتحار.

وبحسب البيانات، ففي العام الماضي، توجه ٤٤ ألف جندي للحصول على الاستشارة والعلاج النفسي، بينما في العام ٢٠١٣ بلغ عدد المتوجهين ٣٩٤٠٠ عسكري. ووفقا لإحصائيات الجيش، فإن الغالبية العظمى من الجنود الذي توجهوا للحصول على الاستشارة النفسية يخدمون في الوحدات القتالية الميدانية. كما أوضح التقرير، أن أحد الأسباب للارتفاع في التوجهات للحصول على العلاج النفسي، يعود الى ظاهرة التهرب من الخدمة العسكرية الإجبارية، إذ عمد الجيش الى التشدد بالشروط لترك الخدمة العسكرية لأسباب نفسية.

وأظهرت إحصائيات الجيش وجود ارتفاع بأعداد المتهربين من الخدمة العسكرية بدواعي أمراض نفسية، حيث تم في العام ٢٠١٣ إعفاء ٣٧٦٢ من الخدمة العسكرية بسبب مشاكل نفسية، فيما سجلت في العام ٢٠١٧ ، ٤٤٨٧ حالة تهرب من الخدمة العسكرية للسبب نفسه، وهو ارتفاع بحوالي ١٥%.

٤ - ملامح المعاناة:

كشف تقرير لمفوضية شكاوى الجنود في الجيش الإسرائيلي أن الجنود أُجبروا قبل الدخول إلى قطاع غزة خلال الحرب التي شنتها إسرائيل صيف العام ٢٠١٤ على كتابة رسائل وداع لعائلاتهم. وقالت صحيفة (يديعوت أحرونوت) العبرية، التي أوردت النبأ، إن تقرير المفوضية قد وجّه انتقادات شديدة لطلب الضباط من الجنود كتابة رسائل وداع لذويهم قبل الدخول إلى القطاع خلال العملية العسكرية الإسرائيلية التي أُطلق عليها اسم عملية (الجرف الصامد).

وبحسب الصحيفة العبرية، جاء في التقرير المذكور أنّ هذا الطلب يمس بمعنويات الجنود قبل دخولهم إلى ما أسماه المجهول.

وتابع التقرير قائلاً: "قبل لحظات من دخولهم إلى المجهول، وحينما يرتفع مستوى الأدرينالين في دمهم، يتطلب من الجنود أن يجلسوا ويتخيلوا موتهم وبكاء عائلتهم ورفاقهم، والألم والعائلة التي ستتهار"، على حدّ تعبيره. وأشار التقرير إلى أنّه خلال العام ٢٠١٥ تم تقديم ٦٧١١ شكوى ضد ضباط في الجيش الإسرائيلي، وتبين أن ٦١ بالمائة منها مبررة.

وأوضح التقرير أنّ معظم الشكاوي متعلقة بتعامل الضباط مع الجنود الذين تحت إمرتهم، ويكشف أيضاً أنّ السنوات التالية شهدت ارتفاعاً كبيراً في شكاوي الملتحقين الجدد بالجيش الإسرائيلي.

وذكرت القناة الإسرائيلية الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أنّ العشرات من الجنود خضعوا لعلاج نفسي، وأنّ الجيش بدأ حملة سماها (الحارس الصامد) للبحث عن المرضى النفسيين في صفوف قواته. وأشارت القناة إلى أنّ بعض الجنود الذين شاركوا في المعارك بشكل مباشر في غزة يخضعون للعلاج في أقسام خاصة أعدت لذلك بإشراف أطباء يلقون محاضرات نفسية ويعقدون لقاءات مع الجنود. وكانت إسرائيل قد شنت في السابع من شهر تموز من العام ٢٠١٤ عدواناً على غزة استمرّ ٥١ يوماً، أدى إلى استشهاد أكثر من ألفي فلسطيني، وإصابة نحو ١١ ألفاً آخرين بحسب مصادر طبية فلسطينية، فضلاً عن تدمير نحو تسعة آلاف منزل بشكل كامل، وثمانية آلاف منزل بشكل جزئي.

وكانت الخسائر الإسرائيلية هي الأعلى في حروبها على غزة، حيث أفادت بيانات رسمية إسرائيلية بمقتل ٦٨ عسكرياً وأربعة مدنيين، إضافة إلى عامل أجنبي واحد، وإصابة أكثر من ألفين وخمسمائة إسرائيلي، بينهم ٧٤٠ عسكرياً، قبل أن ينتهي العدوان بالتوصل في ٢٦ آب إلى هدنة طويلة الأمد بعد مفاوضات القاهرة. وفي السياق ذاته، ذكرت صحيفة معاريف الإسرائيلية أنّ الشرطة العسكرية حققت في انتحار ثلاثة جنود من لواء "غفعاتي" أحد ألوية النخبة على خلفية مشاكل نفسية لها علاقة على ما يبدو باشتراكهم في العدوان البري على قطاع غزة. وقالت الصحيفة على موقعها الإلكتروني إنّ الشرطة العسكرية الإسرائيلية تُحقق في ثلاث

عمليات انتحار بطلقات نار أطلقت من سلاحهم الشخصي، اثنتان منها في موقعين للواء "غفعاتي" على حدود غزة، وواحدة وسط إسرائيل. وأوضحت أنّ التحقيقات أخذت بعين الاعتبار فرضية الآثار النفسية للحرب الإسرائيلية على غزة واشترك الجنود الثلاثة في العملية البرية التي أدت إلى مقتل العشرات من المشاركين في التوغل البري بالقطاع. ونقلت الصحيفة عن مصدر مسؤول في قطاع الصحة النفسية في الجيش -لم تسمه- قوله إنّ العام ٢٠١٤ شهد انتحار ثمانية جنود.

وكشفت صحيفة "هآرتس" العبرية في العام الماضي ٢٠١٨ عن تقارير صحية تؤكد أن عدد جنود جيش العدو الإسرائيلي الذين يعانون من أمراض نفسية قد تضاعف كثيراً منذ عام ٢٠١٣ إلى الآن.

ووفقاً للصحيفة فإن رئيسة قسم العلاج النفسي في سلاح الجو الإسرائيلي "ليئا شلاف" حذرت من الزيادة الكبيرة في عدد العسكريين الإسرائيليين المرضى نفسياً، مشيرة إلى أن هذه الزيادة باتت تسبب إرباكاً في أداء المعالجين النفسيين.

وعن أسباب هذا الارتفاع في نسبة هؤلاء المرضى لدى جيش الاحتلال أكدت "شلاف" أنها مرتبطة بالوضع الاقتصادي-الاجتماعي الصعب في فلسطين المحتلة، لافتة إلى تراجع الدافعية للخدمة العسكرية، وتعاضم الرغبة في كسب المال واستغلال الوقت للاحتياجات الشخصية للجنود، مؤكدة أن بعض الجنود قد يلجؤون إلى ممارسة العنف ضد المعالجين النفسيين نتيجة تراجع حالاتهم.

ونقلت الصحيفة العبرية عن بعض المسؤولين العسكريين أن بعض الجنود يتحججون بذرائع كثيرة أثناء المقابلة مع الأخصائيين النفسيين للاختصار من مدة خدمتهم الإلزامية، بالرغم من أن بعض قادة جيش الاحتلال أكدوا أن هناك جنوداً حالاتهم النفسية مستعصية ويجب تحويلهم لجلسات العلاج بأقصى سرعة.

وبحسب مصادر هآرتس فإن معظم الجنود الذين يعانون من مشاكل نفسية يخدمون في سلاح البر، الذي يضم معظم وحدات الكوماندوس الخاصة والألوية ذات القدرات القتالية المميزة. وقد بينت المعطيات أن واحداً من كل ستة جنود، وواحدة من بين كل ١٥ مجندة، لم يكملوا فترة خدمتهم العسكرية، بسبب طلبهم التسريح المبكر لأسباب تتعلق بمشاكلهم النفسية.

وتنشر وسائل الإعلام العبرية باستمرار تقارير تؤكد قلق جيش العدو من حرب محتملة مع المقاومة شمالي فلسطين المحتلة، ويشيرون من خلالها إلى عدم جاهزيتهم لهذه المعركة.

من ناحية أخرى أفاد تقرير إسرائيلي نشرته صحيفة "إسرائيل اليوم" المقربة من رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، بأن أكثر من ٣٥٠ جندياً توجهوا إلى خدمات الصحة النفسية في الجيش منذ انتهاء الحرب الأخيرة على قطاع غزة، وأن عدداً منهم لجؤوا إلى قسم خدمات الصحة النفسية بعد أن وصلوا فعلاً إلى الحالة المسماة "الصدمة الكلية"، ومن أعراضها الاضطراب النفسي والإعياء ومشاهدة الكوابيس وتراجع الأداء الوظيفي والعملائي بشكل كبير.

ووفقاً للتقرير، فإن المئات من الجنود احتاجوا المساعدة النفسية خلال الحرب بعد أن عانوا من توتر شديد نتيجة القتال، وبالتالي وصلوا إلى طاقم العلاج في قاعدة راعيم العسكرية، لكنهم بشكل عام كانوا يقضون ثماني ساعات في القاعدة، ومن ثم يعاد نحو ٨٠% منهم إلى القتال من دون أن يحتاجوا لعلاج إضافي.

ونقلت الصحيفة عن مسؤول كبير لم تذكر اسمه في قسم خدمات الصحة النفسية العسكرية قوله إنه مع المقارنة بحروب أخرى لوحظ ارتفاع في عدد الجنود الذين توجهوا إلى القسم خلال عملية "الجرف الصامد". ويفسر مسؤولون في الجيش هذا الارتفاع في ذلك الوقت مقارنة مع الماضي بأن الجنود شاهدوا أحداثاً قاسية، سواء الذين وصلوا إلى المستشفيات بعد الإصابة أو الذين تلقوا المساعدة النفسية خلال الحرب.

وأفادت الصحافة الإسرائيلية بأن عدد الجنود الإسرائيليين في الخدمة النظامية الذين أجريت لهم جلسات مع المعالجين النفسيين في الجيش ارتفع بنسبة ٤٠ بالمائة خلال السنوات العشر الأخيرة. وبحسب تقرير نشرته مجلة عسكرية اقتسبت هارتس معلوماتها منه، فقد أجري العام الماضي، مثلاً ٤٧ ألف لقاء بين الجنود وضباط الخدمة النفسية في الجيش، أي بزيادة قدرها ٢٥٠٠ لقاء عن التي أجريت خلال عام ٢٠١٣. وبحسب الصحيفة أيضاً فقد قال مسؤولون عسكريون في الجيش الإسرائيلي إن من الأسباب الأخرى التي دفعت الجنود إلى طلب المساعدة النفسية بزيادة كبيرة، هو تكليفهم بمهام في ألوية ووحدات قتالية ميدانية. وأضافوا أن الجيش يسعى إلى تقصير المدة ما بين طلب الحصول على مقابلة مع المعالجين النفسيين، وإجراء

المقابلة نفسها. وتتراوح فترة الانتظار حاليا بين ساعات إلى أيام، لكن الجيش أوصى القادة بتحويل الجنود الذين يكونون في ضائقة نفسية حرجة للعلاج بشكل عاجل، وعدم انتظار تدهور وضعهم بشكل حاد، وذلك لمنع عمليات الانتحار في صفوفهم. وبحسب معطيات تتعلق بالعام ٢٠١٨، قدمها الجيش بناء على قانون حق الحصول على المعلومات، تقول هآرتس إن معظم الذين يطلبون العلاج النفسي هم جنود يخدمون في سلاح البر، وهو الذي يضم معظم الوحدات الخاصة والألوية ذات القدرات القتالية.

ونقلت هآرتس عن متحدث باسم الجيش الإسرائيلي قوله إن "نظام العلاج النفسي في الجيش يعمل بشكل عادي وطارئ للمحافظة على سلامة الجنود، وقد تمت زيادة عدد المعالجين النفسيين كما زادت الإرشادات المقدمة للقادة لمساعدة الجنود الذين يواجهون ظروفًا صعبة". وفي السياق نفسه حذر رئيس "وحدة الصحة النفسية" في جيش الاحتلال الإسرائيلي من أن عدد المرضى في الجيش الاحتلال المصابين بأمراض نفسية سيتضاعف خلال السنوات العشر القادمة بمعدل ثلاثة أضعاف.

وأشار العقيد كارين، خلال جلسة استماع عقدت في الكنيست أمس الأربعاء، إلى أن الآلاف من جيش الاحتلال في رحلة علاج.

وكشف عن أن طيارين في سلاح الجو يتناولون مضادات الاكتئاب، وحذر من السماح لهؤلاء الخروج بأسلحتهم خارج قواعدهم لأنهم يشكلون خطورة.

وقال كارين "لقد حذرنا المسؤولين العسكريين من خطورة ذلك، لكنهم اتخذوا قرارا بالسماح للجنود بأخذ أسلحتهم إلى المنازل".

وأضاف أن الشبان المرشحين للخدمة العسكرية يتجنبون طلب المساعدة عندما يتعلق الأمر، بمعاناتهم من أمراض نفسية وهذا يخلق أزمة للجيش، وبالتالي لا يمكن للنظام العسكري تحديد الاضطرابات النفسية والعقلية لهؤلاء الجنود.

٥ - شواهد وشهود:

معلوم أن العدو الإسرائيلي قد شن حرباً على قطاع غزة عام ٢٠١٤ أطلق عليها اسم عملية الجرف الصامد وردت عليها كتائب عز الدين القسام التابعة لحماس بمعركة العصف المأكول كما وردت حركة الجهاد الإسلامي بعملية البنيان المرصوص وذلك بعد موجة عنف تفجرت مع خطف وتعذيب وحرق الطفل الفلسطيني محمد أبو خضير من شعفاط على أيدي مجموعة مستوطنين وإعادة اعتقال العشرات من محرري صفقة شاليط مما أدى إلى احتجاجات واسعة في القدس وداخل صفوف ما يسمى عرب ٤٨ وكذلك مناطق الضفة الغربية، واشتدت وتيرة الاشتباكات بعد أن دهس إسرائيلي اثنين من العمال العرب قرب حيفا، وتخلل التصعيد قصف متبادل بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية في القطاع. وتخلل هذه الحرب عدة عمليات عسكرية نوعية مثل عملية ناهل عوز وعملية العاشر من رمضان. وكان الهدف المعلن من العملية الإسرائيلية هو وقف إطلاق الصواريخ من غزة إلى إسرائيل، التي ازدادت بعد الحملة الإسرائيلية ضد حماس في الضفة الغربية في أعقاب عملية اختطاف وقتل ثلاثة مستوطنين إسرائيليين في ١٢ حزيران ٢٠١٤ من قبل حركة حماس. وعلى العكس من ذلك، كان هدف حماس هو الحصول على الضغط الدولي لرفع الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، وإنهاء الهجوم الإسرائيلي، والحصول على طرف ثالث لمراقبة وضمان الامتثال لوقف إطلاق النار، وإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والتغلب على حالة الانعزال السياسي المفروضة على الحركة. ويقول الفلسطينيون إن إسرائيل كانت هي أول من كسر اتفاق وقف إطلاق النار مع حماس في ١٣ حزيران، والذي كان قائماً منذ تشرين الثاني ٢٠١٢. ومع ذلك، ذكرت إسرائيل أن الغارات الجوية على غزة كانت بمثابة رد فعل لإطلاق الصواريخ من قطاع غزة.

وبعد استشهاد سبعة من نشطاء حركة حماس في انفجار نفق في خان يونس نجم عن غارة جوية إسرائيلية تحملت حماس المسؤولية عن إطلاق ٤٠ صاروخاً على المستعمرات الصهيونية. من ثم توسعت العملية لتشمل هدف تدمير نظام الأنفاق في غزة. وأفاد الجيش الإسرائيلي على الأثر أن حماس وحركة الجهاد الإسلامي وجماعات مسلحة أخرى أطلقت ٤٥٦٤ صاروخاً وقذائف هاون من قطاع غزة على المستعمرات وأنه تم اعتراض أكثر من ٧٣٥ مقذوفاً أثناء القتال وإسقاطها بواسطة القبة الحديدية. فيما أصابت معظم

قذائف الهاون والصواريخ التي أطلقت من غزة أراضي مفتوحة. وهاجم الجيش الإسرائيلي ٢٦٣٥ هدفاً في غزة؛ وتم تدمير ما لا يقل عن ٣٤ نفقا .

على الإثر بقيت تأثيرات المواجهات العسكرية التي خاضها جيش الاحتلال خلال العدوان على غزة تلاحق جنوده، إذ أصيبوا بأمراض نفسية جراء تلك المواجهات التي وقع خلالها الجنود بين قتلى وجرحى. وكشف أحد ضباط الجيش الإسرائيلي النقيب عن إصابة ١١ جندياً بجراح مختلفة في عملية إطلاق صاروخ "كورنيت" باتجاه احد البلدوزرات العسكرية شرق جحر الديك جنوب شرق مدينة غزة في اليوم الـ ٢٥ للعدوان الأخير بتاريخ ٣١ تموز/يوليو. وقال الضابط "أوفير أنديجار" المسؤول في وحدة الهندسة الحربية في الجيش إن صاروخاً أطلقته كتائب القسام خلال الحرب على أحد البلدوزرات من طراز D9 تسبب بإصابة ١١ جندياً من أصل ٢٢ كانوا بجوار البلدوزر وأنه كان هو أحد المصابين خلال هذه العملية.

وتحدث أنديجار وهو يشاهد الفيديو الذي بثته كتائب القسام لحظة إطلاقها الصاروخ على البلدوزر أنه كان يخشى في الماضي التعبير عن خوفه مما جرى خشية توقيف ترقيته في الجيش ولكنه لم يعد بإمكانه إخفاء مخاوفه بعد اليوم حيث يعيش الكوابيس المستمرة منذ انتهاء الحرب الأخيرة. وأضاف أنه أطلق على قواته قرابة الـ ١٥ صاروخ كورنيت وأن الجيش توقف منذ زمن عن إحصاء قذائف الـ RPG نظراً لكثرتها خلال الحرب الأخيرة في حين ما زالت رائحة الدماء والموت تلاحقه منذ انتهاء الحرب.

وأشار أيضاً إلى اشتراكه في حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ ولكن مشاهد الدماء في غزة شكلت نقطة فاصلة وأبقته صريع المرض الجسدي والنفسي، على حد قوله. ومن جانبها قالت القناة الثانية العبرية إنه وبعد مرور سنوات على انتهاء الحرب الأخيرة على قطاع غزة إلا أن هناك شيئاً ما، وحالة لم يسبق لها مثيل أخذت بالازدياد في صفوف الجنود الذين قاتلوا في غزة. وأضافت القناة، أن المئات من الجنود الذين قاتلوا في القطاع وعادوا لبيوتهم يعيشون حالياً حالة من الخوف والكوابيس لا تفارقهم طوال ساعات الليل فالجنود يتحدثون عن استفاقتهم من النوم وأشباح في وجوههم.

ونقلت القناة رواية عن أحد الجنود يدعى دافيد بن سيمون (٢٢ عاما) أصيب جراء قذيفة هاون أطلقتها المقاومة الفلسطينية قائلا: "ما زلت حتى هذا اليوم أعيش صوت الانفجار وقوته فعند سماع صوت رعد الشتاء أتصور بأن كل الرعد هو صوت لسقوط قذيفة هاون".

وكانت صحيفة "معاريف" قد أعلنت أن الشرطة العسكرية تحقق في انتحار ثلاثة جنود من لواء "جفعاتي" (أحد ألوية النخبة) على خلفية مشاكل نفسية لها علاقة على ما يبدو باشتراكهم في المعركة البرية خلال الحرب الأخيرة على قطاع غزة.

وأضافت الصحيفة، على موقعها الإلكتروني، أن شرطة الاحتلال العسكرية تحقق في ثلاث عمليات انتحار عبر طلقات نار أطلقت من سلاحهم الشخصي، اثنتان منها في موقعين للواء "جفعاتي" على حدود غزة، وواحدة وسط إسرائيل خلال الأسابيع الأخيرة. وأوضحت أن التحقيقات تأخذ بعين الاعتبار فرضية الآثار النفسية للحرب الإسرائيلية على غزة واشتركهم في العملية البرية. ونقلت عن مصدر مسؤول في قطاع الصحة النفسية في الجيش، لم تسمه، قوله إن "العام الماضي شهد انتحار ثمانية جنود فقط، بينما سجلنا في الأسابيع الأخيرة انتحار ثلاثة". وكان الجيش الإسرائيلي قد أطلق حملة لمعالجة الأضرار النفسية التي يعاني منها عناصر الجيش جراء تلك الحرب. وذكرت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي، أن العشرات من الجنود الإسرائيليين، الذين اشتركوا في الحرب خضعوا لعلاج نفسي، موضحة أن الجيش بدأ مؤخرا، حملة للبحث عن المرضى النفسيين في صفوف جنوده، وأطلق عليها اسم "الحارس الصامد".

٦ - تفاقم الظاهرة:

الجدير بالذكر أن زيادة الأمراض النفسية في جيش العدو تتزامن مع ظاهرة تراجع الدافعية للخدمة العسكرية، والرغبة بتحصيل المزيد من الأموال والمعيشة الرغيدة، واستغلال الوقت لتلبية احتياجات شخصية للجنود، ما يعني أن هذه الزيادة في تلقي طلبات العلاج النفسي بصورة خطيرة بين الجنود، قد تفسر زيادة السلوك العدائي منهم تجاه أطبائهم المعالجين لهم". وفي هذا الصدد قال يانيف كوكوفيتش الكاتب الإسرائيلي في صحيفة

هأرتس، إن "عدد الطلبات التي يوجهها الجنود الإسرائيليون إلى قسم الطب النفسي في الجيش ارتفع بمعدل أربعين بالمائة خلال العقد الماضي منذ عام ٢٠١٠، حيث شهد العام ٢٠١٧ إجراء ٤٧ ألف مقابلة بين الجنود والأطباء النفسيين، بزيادة قدرها أكثر من ٢٥٠٠ طلبا شهدها العام ٢٠١٣".

ونقل التقرير عن "رئيسة شعبة الطب النفسي في سلاح الجو الإسرائيلي الجنرال ليئا شاليف أن التغيير بدأ منذ ٢٠١٠ بتحول دراماتيكي، ومن المتوقع أن يرتفع حجم الطلبات مستقبلا، ولذلك فإننا أمام زيادة بمستويات متطرفة، مما قد يؤدي للمس بالمرضى والقادمين لتلقي العلاج".

وأوضحت أن "الجيش شهد العامين ٢٠١٦-٢٠١٧ تنظيم ٤٧ ألف لقاء بين الجنود وطواقم الطب النفسي، في حين أن عامي ٢٠١٣-٢٠١٥ شهدا انعقاد حوالي ٤٤٥٠٠ لقاء في كل عام، لا سيما أن زيادة هذه الأعداد يتزامن مع ظاهرة العنف التي باتت واضحة من قبل الجنود تجاه الطواقم الطبية في الجيش، مما يعني سوءا وترديا في الأحوال الاجتماعية والنفسية لقطاعات واسعة من المجتمع الإسرائيلي".

وقالت أوساط طبية في الجيش الإسرائيلي إن "الطلبات المقدمة من الجنود المرضى ارتفعت بصورة مقلقة وملحوظة في السنوات الأخيرة، لا سيما في الكتائب والوحدات القتالية".

وأكد أن "السنة الماضية ٢٠١٧ شهدت توجه ٤٤ ألف طلبا من الجنود إلى الأخصائيين النفسيين، مقابل ٣٩٤٠٠ في سنة ٢٠١٣، وفق معطيات نشرها الجيش الإسرائيلي، حيث إن معظم المتوجهين لطلب المساعدة النفسية يخدمون في سلاح المشاة، التي توجد تحت ولايتها معظم الوحدات الخاصة والكتائب التي تحظى بتدريبات وتمارين غاية في القسوة". وأوضح أنه "منذ ٢٠١٥ وحتى نيسان ٢٠١٦ التقى خبراء الطب النفسي مع ١٦ ألف جندي، بعضهم تم الالتقاء به أكثر من مرة واحدة، مما كشف المزيد من أوجه الإخفاق من عدم تحقق رضا الجنود عقب اللقاء بأطبائهم بسبب تزايد المخاطر من استخدامهم الخاطئ لسلاحهم". وختم بالقول أن "الجيش بدأ قبل ثلاث سنوات خطة لوضع صعوبات أمام الجنود الذين يطلبون التحرر من الجيش ممن يعيشون ضائقة نفسية، وشرع بخطط بإعادة تأهيلهم نفسيا، وفي عام ٢٠١٦ فإن واحدا من كل ستة جنود و٧,٥% من المجندات لم يكملوا خدمتهم العسكرية". كما أن "عدد المتسربين من الجيش على خلفية أمراض

نفسية ارتفع من ٣٧٦٢ جندياً في عام ٢٠١٣ إلى ٤٤٨٧ في السنة الماضية ٢٠١٧ بنسبة ارتفاع ١٥%، وإن معظم عمليات التسرب تأتي لدوافع وأسباب نفسية.

٧ - اغتصاب وانتحار وفضائح أخرى:

الكثير من الفضائح والسلبيات النفسية تُكشف يوماً بعد يوم بين صفوف جيش الاحتلال الإسرائيلي؛ فبعد انتشار فضائح الاغتصاب والتحرش الجنسي بالمجنّدات، كشفت العقيد "كارن جينت" رئيس هيئة الطب النفسي بالجيش الإسرائيلي، النقاب عن وجود طيارين بجيش الاحتلال يُعالجون من الاكتئاب الحاد، ولجوء بعضهم للانتحار.

وأضافت "جينت"، خلال كلمة ألقته في اللجنة الفرعية التابعة للكنيست حول الصحة النفسية للجيش، أن هناك ٤ جنود يعالجون حالياً من الأمراض النفسية، مطالبة في الوقت ذاته بعدم السماح للجندي بحمل السلاح خلال فترة العلاج. وقالت "جينت"، أن الجنود يلجأون إلى الانتحار جراء امتلاكهم السلاح وقت العلاج، وهذا يعنى كارثة حقيقية وخطراً يواجهه الجيش، موضحة أن القيادات في الجيش لا تُدرك حقيقة هذا الخطر الذي يواجه إسرائيل.

على جانب آخر، ذكرت صحيفة "ماكور" الإسرائيلية، أن جنوداً وضباطاً في الجيش الإسرائيلي باعوا خلال الفترة الماضية متعلقاتهم العسكرية من ملابس وخوذ وأسلحة ورتبهم العسكرية والأوسمة التي حصلوا عليها عبر شبكة الإنترنت.

وأضافت الصحيفة، أنه لوحظ أن أكثر المواقع الإلكترونية التي يُقبل الجنود على بيع متعلقاتهم فيها موقع ebay الشهير، حيث من ضمن الأشياء التي تم بيعها على الموقع زي عسكري بأسعار تتراوح بين ٣٧ و ٨٨ دولاراً. وكذلك سترات عسكرية بأسعار تتراوح بين ١٠٠ و ٢٩٠ دولاراً، وخوذات يتراوح سعرها بين ٢٤٠ و ٣٧٥ دولاراً للوحدة، ويمكن أيضاً العثور في موقع التسوق الشهير على رُتب ضباط وأوسمة حربية يتراوح سعرها بين ١٧ و ٦٨ دولاراً.

وقالت الصحيفة، إنه بحسب القانون الإسرائيلي فإنه يُلزم المواطنون الإسرائيليون الذين خدموا في الجيش الإسرائيلي بإعادة كل المعدات العسكرية التي حصلوا عليها إلى الجيش فوراً مع انتهاء خدمتهم العسكرية، وإلا سيتعرضون للمساءلة القانونية بارتكاب جريمة جنائية. ويذكر أن صحيفة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، قد كشفت النقاب عن أن العميد بالجيش الإسرائيلي "أوفيق بوخرس" فشل في تخطي جهاز كشف الكذب، الذي عرض عليه بعد اتهامه بالتحرش والاعتصاب من قبل إحدى المجندات. وأضافت الصحيفة، أنه تم عرض "بوخرس" على الجهاز للتأكد من صحة أقواله، وأنكر ارتكاب عملية التحرش أو اغتصاب مجندة كانت تخدم تحت قيادته. وأشارت الصحيفة، إلى أن جهاز كشف الكذب أثبت صحة أقوال المجندة، وأنه اعتدى عليها جنسياً، وأن القائد الذي كان مرشحاً لمنصب قائد العمليات بالجيش الإسرائيلي فشل في تخطي الجهاز.

وأوضحت الصحيفة، أنه تم تعليق عمل العميد بوخرس، بعد الاشتباه به بتنفيذ جرائم جنسية ضد مجندات خدمت تحت إمرته، ومن بينها خمس عمليات اغتصاب، وأعمال غير لائقة، وأعمال شاذة على مدى فترة طويلة من خدمته.

من ناحية أخرى شكلت ظاهرة الانتحار في الجيش الإسرائيلي موضوعاً مهماً وحساساً. وقد حاولت قيادة الجيش الإسرائيلي في البداية إبقاءه طي الكتمان وعدم الإعلان عنه رسمياً. لكن مع تقادم هذه الظاهرة اضطرت هذه القيادة إلى إجراء نقاش علني للمسألة، والبحث عن وسائل فعالة لمعالجة هذه الظاهرة، وشكلت بعد سنة ٢٠٠٦ لجنة خاصة مهمتها دراسة أسباب إقدام الجنود الإسرائيليين على الانتحار وكيفية معالجتها.

واستناداً إلى أرقام الجيش الإسرائيلي فعدد الجنود الذين يقضون انتحاراً أكبر من عدد الذين يقتلون في المعارك. ولوحظ ارتفاع نسبة المنتحرين بين جنود الجيش الإسرائيلي لا سيما في أعقاب العدوان الأخير على قطاع غزة عام ٢٠١٤. فقد سجل خلال شهر واحد انتحار ثلاثة جنود من لواء غفعاتي الذي يعتبر لواء النخبة في الجيش، وانتحار جندي في الاحتياط بعد أيام قليلة من استدعائه للقيام بخدمته العسكرية الإلزامية. ويمكن ربط هذه الزيادة بالعدوان على غزة، لا سيما بعد أن لوحظ خلال أيام القتال ارتفاع عدد الجنود الذين خضعوا لعلاج نفسي بحيث بلغ نحو ١٠٠ جندي وقد ازداد هذا العدد بعد انتهاء القتال، الأمر الذي دفع القيادة العسكرية للجيش إلى اللجوء إلى خدمات القطاع الخاص في الطب النفسي لمعالجة تزايد الحالات

النفسية وسط الجنود. وشكل الانتحار السبب الأول لوفاة جنود الاحتلال الإسرائيلي عام ٢٠١٧، حيث سجل انتحار ١٦ جندياً إسرائيلياً، حسبما ذكر تقرير لصحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، على موقعها الإلكتروني.

وذكر الموقع أن عدد حالات الانتحار مشابه لعامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، حيث انتحر ١٦ جندياً، ولكنه تراجع نسبياً بسبب عدة برامج تهدف إلى تدريب القادة للتعرف على الإشارات التي تدل على وجود أفكار انتحارية لدى الجنود، بالإضافة إلى تحسين الإجراءات في الجيش لضمان وصول المعلومات الضرورية إلى الضباط المسؤولين عن الصحة النفسية بينما يتنقل الجنود بين الوحدات.

ووفقاً للتقرير، فقد قُتل ٥٥ جندياً إسرائيلياً من الضباط والاحتياط في العام ٢٠١٥، ويعد السبب الثاني للوفاة حوادث الطرق التي أسفرت عن مصرع ١٢ جندياً، فضلاً عن ٩ آخرين نتيجة مشاكل صحية، و ٢ خلال عمليات، و ٥ في هجمات، و ١١ في حوادث داخل قاعدتهم.

وارتفع عدد وفيات الجنود عام ٢٠١٧ بنسبة ٣٤% مقارنة بعام ٢٠١٦، حيث توفي ٤١ جندياً، وزيادة بأكثر من ٥٠% مقارنة بعام ٢٠١٥، حيث قُتل ٣٦ جندياً، ولم ينسب جيش الاحتلال الزيادة إلى أي مسألة محددة، ولكنه قال إنه يحقق في كل وفاة.

وتابع التقرير: «وبالرغم من زيادة عدد الجنود المتوفين في السنوات الثلاثة الأخيرة، فإنه لا يوجد سبب يفسر ذلك»، مضيفاً أن «معظم الجنود الذين أصيبوا أو قُتلوا عام ٢٠١٧ كانوا مجندين، وجزء أقل منهم كانوا جنوداً مهنيين، و جنود احتياط يؤدون الخدمة عند وفاتهم». وبحسب تقارير رسمية إسرائيلية فإن غالبية المنتحرين من الجنود ليسوا ممن يشكون امراضاً نفسية سابقة، ولا من الذين اظهروا عوارض تنبئ بأنهم قد يقدمون على وضع حد لحياتهم، وأن غالبية الحالات تعود الى جنود من المهاجرين الجدد الذين لم يستطيعوا التأقلم مع الظروف الصعبة للخدمة العسكرية، كما أن وجود سلاح بين أيديهم يسهل عليهم تنفيذ الانتحار.

في هذا الوقت بالتحديد، إذ وصلت حملة ترويح الجيش الاسرائيلي لـ «بطولاته» المزعومة وقدرات جنوده حدّها الأقصى، تعيش القيادة العسكرية الاسرائيلية حالة قلق شديد إزاء ظواهر عدة تنفّس بين العسكريين وعلى رأسها ظاهرة الانتحار تليها الأمراض النفسية ثم التهرب من الخدمة.

وتبحث القيادة في خطة لوضع حدّ لهذه الظواهر، لا سيما الانتحار، حيث دلّ تقرير على ارتفاع خطير ومتواصل للظاهرة بنسبه مئة في المئة، مقارنة مع الفترة السابقة حيث تم تسجيل ١٩ حالة انتحار في غضون ستة اشهر فقط.

ويكمن القلق الاسرائيلي في أن ظاهرة الانتحار لا تقتصر على نوعية من الجنود أو وحدات خاصة، إنما تشمل جميع الوحدات بينها المختارة والقتالية وحتى الاستخباراتية. ووصلت ذروة هذه الحالات إلى انتحار ضابط كبير في جهاز الاستخبارات العسكرية.

وعلى الرغم من بحث الظاهرة لم يتوصل الجيش بعد إلى استنتاجات تساعد على مواجهتها، غير أن المسؤولين في قسم الصحة النفسية فيه، يعتقدون أن قادة الوحدات العسكرية يتحملون المسؤولية بسبب الهوة في علاقاتهم وتعاملهم مع جنود وحداتهم. وفي السياق أعد قسم الصحة النفسية خطة إرشاد يطالب فيها قادة الوحدات بالتقرب أكثر من الجنود ومراقبتهم عن كثب لكشف حالات المعاناة من مشاكل نفسية صعبة، على أمل انقاذها قبل فوات الاوان.

وأخطر ما في أبعاد ظاهرة الانتحار أن القيادة العسكرية في كيان العدو لم تعد تثق بعدد كبير من جنودها وقررت منع بعضهم من نقل أسلحته معه في حال عودته الى البيت. وفي محاولة لتجميل الصورة يدّعي الجيش أن تحقيقاً سرياً حول عدد من حالات الانتحار دلّ على أن لا علاقة لغالبية حوادث الانتحار بالخدمة العسكرية بل تعود لأسباب عائلية وشخصية واجتماعية. ويروج بعض الضباط والمسؤولين في هذا الجانب إلى أنه سبق أن دانت النيابة العسكرية في الجيش قائدين وضابطاً في وحدة الصحة النفسية بعدما تبين أنهم لم يقدموا المساعدة لأحد الجنود الذي كان يعاني ضائقة نفسية صعبة انتهت بوضع حدّ لحياته بالانتحار.

إن الجانب النفسي يشكل بحد ذاته مشكلة عويصة داخل جيش العدو، فإذا كانت نسبة غير قليلة من الجنود الذين ينتحرون يواجهون مشاكل نفسية لا علاقة لها بخدمتهم في الجيش، فإن النسبة الأكبر بين أولئك الذين يعانون مشاكل نفسية تعود إلى خدمتهم العسكرية. وكشفت أبحاث عدة أجريت منذ انتهاء حرب لبنان الثانية عام ٢٠٠٦ ثم حرب الجرف الصامد في غزة عام ٢٠١٤ أن عدداً كبيراً من أولئك الذين شاركوا في المعارك داخل لبنان قد تعرضوا أثناء ذلك لصدمات نفسية. وفي تقارير طبية قدمت إلى الجيش تبين أن بعضهم تعرض لصدمة نفسية في أثناء مواجهات وقعت مع مقاتلي «حزب الله» وهناك من تعرض لصدمات خطيرة نتيجة مقتل زملاء له أمامه واضطراره إلى جرهم مسافات طويلة والانتظار إلى حين وصول قوة من الجيش لنقل جثثهم. ولا تخلو التقارير أيضاً من حالات عديدة لجنود شاركوا في عمليات عسكرية في الضفة وغزة بخاصة بين عناصر وحدة المستعربين الذين يتمصون شخصية الفلسطيني ويشاركون في التظاهرات وقذف الحجارة ليساعدوا في اعتقال الفلسطينيين. وقد حصل أن تمكن الفلسطينيون من تشخيص هوية بعض هؤلاء وضبطهم قبل تنفيذ أهدافهم. وتم الكشف عن وجود نسبة عالية من الحالات النفسية في دعاوى رفعت في المحاكم الاسرائيلية للمطالبة بتعويض من الجيش، لكن الجانب الآخر من هذه التقارير، وهو الذي يشكل إرباكاً للقيادة، يعرضه الجنود بهدف استغلاله للتهرب من الخدمة العسكرية، وتبين أن عدداً كبيراً منهم يستغلون تقارير حول وضعهم النفسي للتهرب من الخدمة وهو أمر رفع نسبة التهرب إلى خمسين في المئة. وثمة توقعات داخل القيادة العسكرية بأن تتفاقم هذه الظاهرة عاما بعد عام لتصبح الأكثر أهمية بالنسبة إلى قادة الجيش وتنتقل إلى الكنيست حيث بحثتها لجنة الخارجية والأمن ووضعت خطة لمواجهة تشمل فرض قوانين وتدابير مشددة. وقرر رئيس أركان الجيش السابق غابي اشكنازي تكريس السنة الأخيرة من منصبه لمعالجة الظاهرة بما يضمن الزام أكبر نسبة بإداء الخدمة، فيما أعد الجيش برنامجاً خاصاً بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لطلاب المدارس الثانوية الذين سيتم تجنيدهم بعد تخرجهم، بهدف تشجيعهم على التجند للوحدات القتالية وإجراء تدريبات لهم.

وأكد تقرير سبق أن قدمه رئيس دائرة القوى البشرية في الجيش الاسرائيلي، آفي زامير أن نسبة كبيرة من الجنود يقدمون تقارير طبية حول وضعهم الصحي أو النفسي الذي لا يؤهلهم للخدمة وفي ما بعد يتبين أن

هذه التقارير غير صحيحة. والمعروف أن التملص من الخدمة الاجبارية في الجيش لا يعتبر ظاهرة جديدة، لكن الجديد هو أن يقوم الجيش بالتحدث عنها وبهذه الصراحة. لكن الحقيقة التي لا يمكن للقيادة العسكرية تجاهلها هي ان الجيش في اسرائيل يفقد باستمرار من قيمته كجيش الشعب وواجب كل يهودي التجند في صفوفه بفخر واعتزاز، كما اكد يشاي مينوخين، الناطق الرسمي السابق لحركة «يوجد حد».

وبحسب مينوخين فإن عدد الشبان المستعدين للخدمة في الجيش آخذ في التضاؤل وذلك نابع من أسباب عدة أهمها «عدم الشعور بالفخر والاعتزاز من الخدمة العسكرية». ويوضح أن هناك قلقاً وخوفاً لديهم من الخدمة وأنهم أصبحوا يرون أن الجيش قد «فقد مكانته كجيش مقدس» مفضلين الاحتفاظ بانفسهم على أداء الخدمة العسكرية. ويضيف قائلاً: «هذا نتاج لمسار مستمر منذ سنوات، مكانة الجيش، كجيش شعب يوحد بين كل التيارات والجهات من اليمين واليسار اختفت، وبدأ الكثيرون ينظرون اليه كأداة سياسية يقوم بمهمة سياسية فقط».

وفي محاولة للتقليل من أهمية الموضوع ومنع تأثيره سلباً على الجنود في الخدمة وعلى أولئك الذين سيجندون في القريب، أدخل الجيش تعديلات على تعامله مع هذا الملف فأصبح يتجاهل هذا الموضوع إلى حدّ اللامبالاة. وعلى عكس السنوات السابقة حين كان يتم سجن ومحاكمة كل رافض للخدمة، فما عاد كل من يرفض الخدمة اليوم يودع السجن». وفي محاولة لتجميل صورة المؤسسة العسكرية بعيداً من هذه الظاهرة المقلقة، اصدر الجيش تقريراً عبر معدوه عن رضاهم على قدرة الجنود في ساحة القتال، معتمدين الحرب الاخيرة على غزة مثلاً، وهي التي اعتبرتها اسرائيل حرباً ناجحة انتهت بعدد قليل من القتلى من جانبها، فيما استطاعت تلقين «حماس» درساً قاسياً. وبحسب الإحصاءات الواردة في هذا الباب فإن ٧٣ في المئة من الجنود وفي أعقاب تلك الحرب قالوا انهم باتوا يفضلون الخدمة في وحدات قتالية. وفي النتيجة الختامية ان المقاومة الفاعلة في لبنان قد تمكّنت، جنباً لجنب مع دعم الشعب والجيش، خاصة في المراحل الحاسمة الأخيرة التي تحققت فيها الانتصار بفضل الانسجام التام ما بين متطلبات المقاومة - الثورة وموجبات الدولة، من إنزال هزيمة تاريخية مدوية باسرائيل في مجتمعيها العسكري والمدني هي بمستوى الفضيحة. وقد لخصّ الباحث الاسرائيلي المعروف زئيف شيف في صحيفة هآرتس (٢٠٠٠/٥/١٧) معالم هذه الفضيحة بقوله: "لقد

ملّ الإسرائيليون من لبنان. فالخسائر الفادحة فيه هي التي قادت إلى قرار القيادة السياسية الذي جاء في إطار حملة انتخابية. وللمرة الأولى في تاريخ حروبنا تغلّب العدو في الحرب النفسية على إسرائيل، بما في ذلك الاستخدام الذكي لوسائل الإعلام الإسرائيلية حيث تبين أن قدرة إسرائيل على الصمود قد تآكلت حتى لم يعد أحد يستطيع التعرّف عليها. ولا يزال الإمتحان قائماً ولم ينته بعد. ويتصدّر في العالم العربي صوت أولئك الذين يدّعون أن إسرائيل لا تفهم سوى لغة القوة التي بوسعها لوحدها أن تدفعها للانسحاب. هكذا في الانتفاضة الفلسطينية وهكذا في حرب حزب الله، وهذا خلافاً للمفهوم المصري منذ اتفاق كامب ديفيد والقاضي بأنه ينبغي اقناع إسرائيل بالانسحاب، ليس من خلال الحرب بل باتفاقات السلام والترتيبات الأمنية.